المذهبة والأثننة... جبرية التقسيم في العقل الاستراتيجي (الإسرائيلي)

أ. د. عبد علي كاظم المعموري*
بسمه ماجد حمزة**
أكاديميين وباحثين من العراق

* مدير مركز حمورابي

** باحثة في وحدة الدراسات والأبحاث ـ مركز حمورابي

مقدمة

تُعدّ الأساطير (الميثالوجيا) الإغريقية غنية بالكثير، ففيها تحتل إلهة الشر (باندورا)* موقعاً كبيراً، فهي تحتضن صندوقاً مليئاً بالهدايا الثمينة والمغرية، ولأنها كذلك يتقبلها الناس أملاً بالسعادة، وما أن يفتحوا هذا الصندوق العجائبي حتى تنطلق منه جميع الشرور والآثام والآلام من كل حدب وصوب، فالذي فتحته الولايات المتحدة الأميركية على العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، هو صندوق (باندورا ـ Pandora) بكل المعاني الرمزية، ففيه من الشرور ما يكفي لقرون قادمة، فهي فوضى عارمة وشر مستطير لا تبقي ولا تذر، مالم يجري التحسب والترصد وكبح جماح ادواتها.

ربما باتت حقيقة معروفة من أن العرب لا يعيدون قراءة تاريخ الصراع مع الغرب وتمحيصه وربط توجهاته ومآلاته، فأصل التحركات الغربية ضد المنطقة، قادته بريطانيا مع مجموعة الدول الاستعمارية (فرنسا، هولندا، بلجيكا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال) عام 1905 ـ 1908، في مؤتمر عقد حينذاك واستمرت مناقشات وجلسات المؤتمر لمدة سنتين. وفي نهاية المؤتمر 1907 خرج ممثلو الدول المشاركة بوثيقة سرية، سموها (وثيقة كامبل) نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل. وهي تتضمن خطة غربية (بريطانية) تتيح للحضارة الغربية استمرار السيطرة على العالم.

(*) جاء أسمها من الكلمتين الإغريقيتين pan وتعني all كل، وdora التي تعني gifts الهبات، حيث منحها كل إله صفة مميزة كهدية منه،، ويقال أن أفروديت وهيرمز قد منحوها الإغراء والغرور... ثم أرسلوها إلى أخ بروميثيوس، الذي فرح بها رغم تحذير بروميثيوس له من مكائد زيوس.

مضامين هذه الوثيقة تعد من أخطر الوثائق السياسية على الأطلاق، بحيث أن جميع البناءات اللاحقة في المنطقة، قد استلهمت جوهرها ومرتكزاتها، وهي:

1 ـ إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة جاهلة متأخرة.

2 ـ حرمان دولها من المعرفة والتقنية وضبطها في حدود معينة (وهو ما طال البرنامج النووي المصري ـ العراقي ـ والإيراني).

3 ـ دعم الأقليات بحيث لا يستقيم النسيج الاجتماعي لهذه الدول، ويظل مرهوناً بالمحيط الخارجي.

لقد بقيت (**وثيقة كامبل**) حبيسة الأرشيف البريطاني، ولم يفرج عنها سوى لمدة أسبوعين فقط، ثم أعيد سحبها من جديد، خوفاً من آثارها المحتملة على العلاقات البريطانية مع العالم، لهذا نلحظ أن بريطانيا غالباً ما تكون هي المخطط الاستراتيجي للكثير من الخطوات تجاه بلدان المنطقة والعالم، وفي الأغلب الأعم تاريخياً تتبنى الولايات المتحدة رؤى بريطانيا.

إن من أولى أولويات الكيان الصهيوني منذ عام 1948، تفتيت أقطار الشرق الاوسط، طالما أن هذه المجتمعات فسيفسائية يمكن تفكيكها وتقويضها في نطاق نظرية إضعاف العدو وتفتيته، مجتمعياً وبشرياً وبما يؤدي إلى تعظيم عناصر القوة في الجانب (الإسرائيلي). وتحويل هذه المجتمعات إلى (فسيفساء ورقية)، هذه المقولة ظلّ يرددها أول رئيس للحكومة (الإسرائيلية) هو (دافيد بن غوريون) الذي تولى رئاسة الوزراء في (إسرائيل) من مايو ـ أيار1948 حتى يناير ـ كانون الثاني 1954، ومن نوفمبر ـ تشرين الثاني 1955 حتى يونيو ـ حزيران 1963، عندما عرض عليه مشروع تقسيم الأقطار العربية من قبل مهندس التقسيم (أوري لوبراني)، الذي كان يشغل منصب مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية[1]، وإضافة ثلاثين كياناً سياسياً لما هو قائم، بدعوى حل مشكلة الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية (إثنية)، لكي يكون بأسها شديداً بينها، وتنشغل بمشكلات الحدود والمياه والنفط... الخ، مما سيجعلها جميعاً ضعيفة، وهو ما يحقق ضمان أمن إسرائيل لمدة نصف قرن على الأقل[2].

وطالب بن جوريون بعمل مخطط عُرف فيما بعد بـ(استراتيجية الأطراف) أو (استراتيجية شد الأطراف)، وقد قام بوضع المخطط (ريفون شيلوح) الموظف في الخارجية الإسرائيلية، وهو يقضي بتطوير علاقات (إسرائيل) مع الدول الأجنبية (غير العربية)، وطورت هذه الاستراتيجية لتصبح استراتيجية

(1) حلمي عبد الكريم الزعبي، صياغة المشروع الصهيوني لتفتيت الأقطار العربية، المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي، 3/11/2010.

(2) محمد عمارة، مستقبلنا: تضامن وتكامل؟ أم تشرذم وتفتيت، (مقال)، مجلة الأزهر: نقلاً عن جريدة رأي اليوم الالكترونية، 30 ـ حزيران ـ 2014.

(شدّ الأطراف ثم بترها)، من خلال التركيز على التعامل مع الأقليات وتشجيعها على الانفصال. وقد سبق لأرييل شارون في مقابلة مع صحيفة معاريف في 18 ـ 12 ـ 1981، وقبل الغزو الذي قاده على لبنان ببضعة أشهر (عندما كان وزيراً للدفاع)، ذكر أن الظروف مواتية لتحقيق مشروع تفتيت الدول العربية وبسط الهيمنة الإسرائيلية[3].

(3) محسن صالح، قراءة في دعاوى التفتيت الطائفي والعرقي، منشور على الموقع الالكتروني لمركز الزيتونة للبحوث والدراسات. www.alzaytouna.net/mobile/permalink/34683.htm .

ولعل ما سمي بـ (الربيع العربي) هو اللحظة التاريخية المناسبة لتطبيق مشروع تقسيم المنطقة وتحويلها إلى دويلات، ففي دراسة لمعهد (هايدلبرج) الألماني للشؤون الاستراتيجية تحت عنوان (مقياس الصراع في 2013)، قد حذر من تدهور أوضاع بلدان (الربيع العربي)، ووصول الحرب بين أجزاء الدولة الواحدة، مما يزيد من خطر التفتت على أسس طائفية وعرقية ودينية.

أولاً: جذور التقسيم والتفتيت للعراق والمنطقة

تعود أقدم فكرة تقسيميه للمنطقة العربية إلى وثيقة طرحها نابليون بونابرت سنة 1798، والذي خاطب فيها اليهود في نداء وصفهم فيه، بأنهم ورثة فلسطين الشرعيين، ودعاهم إلى النهوض إلى الحرب. وفي السنة ذاتها أي (1698) وفي رسالة ليهودي إيطالي إلى (**الإخوان في الدين**) المقصود بهم (اليهود) في كل مكان، إن البلاد التي نقترح احتلالها سوف تضم (وذلك يخضع للترتيبات التي تراها فرنسا مناسبة) مصر السفلى، بالإضافة إلى منطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكا إلى البحر الميت، ومن الطرف الجنوبي للبحر الميت إلى البحر الأحمر..

ما سمي بـ (الربيع العربي) هو اللحظة التاريخية المناسبة لتطبيق مشروع تقسيم المنطقة وتحويلها إلى دويلات

إن هذا الموقع المتفوق على ما عداه، والمتميز عن سائر المواقع في العالم، سوف يجعل منا حين نمخر عباب البحر الأحمر، أسياد التجارة مع الهند والجزيرة العربية وجنوب أفريقيا وشرقها والحبشة (إثيوبيا)...، إن قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس، وعن طريق البحر الأبيض المتوسط، نستطيع إقامة الاتصالات مع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وسائر أنحاء القارة الأوربية.

ومنذ ذلك الوقت كانت فرنسا تراقب أوضاع المنطقة الواقعة تحت حكم (الخلافة العثمانية)، فعيون الفرنسيين المدققة ترى أن المسؤولون الأتراك هم

غرباء على البلاد، ولا يتعدى وجودهم أي الحكام (الولاة)، الذين يتبع بعضهم بعضاً، جبابة للأموال على وفق ترتيب وضعته الإستانة لمضاعفة الاموال المنقولة من الامصار إليها، إلا وهو تحديد المبلغ المطلوب جبايته وما يفيض عن هذا يكون حقاً مكتسباً لوالي المنطقة، وهو ما دفع الولاة إلى التعسف الشديد في ادارتهم للولايات والسناجق، فأخذوا باعتصار السكان اعتصاراً من أجل أن يحضوا برضى (الخليفة العثماني)، وترتب على ذلك الظلم والاستعباد والاذلال، بجانب إلزام هذه الامصار بتجهيز المقاتلين لغزوات العثمانيين، وفقد الآلاف من أبناء العراق والمنطقة في غزواتهم صوب أوربا وأواسط أسيا، ويمكن توصيف علاقة (دولة الخلافة العثمانية) مع الامصار المسلمة، بأن الأخيرة ما هي إلا بقرة حلوب لنزح الفائض الاقتصادي، ولا غير ذلك حتى لو أطلق عليها دار الإسلام.

علاقة (دولة الخلافة العثمانية) مع الامصار المسلمة، بأن الأخيرة ما هي إلا بقرة حلوب لنزح الفائض الاقتصادي، ولا غير ذلك حتى لو أطلق عليها دار الإسلام

وفي الإطار نفسه يسعى اليهود إلى السعي الحثيث لتقسيم المنطقة، بغية تحقيق أهدافهم في:

الأول: تحقيق الحلم في إقامة كيان يهودي يضم جميع اليهود في العالم وعلى وفق التصورات التوراتية (**دولة إسرائيل الكبرى**).

الثاني: إن تكون جميع الدول المجاورة لهذا الكيان، هي دول ضعيفة ينتابها الاضطراب وعدم الاستقرار والضعف، بحيث تظل الدولة اليهودية هي الأقوى، حتى تضمن توسعها المستمر، تحقيقاً لشعار (**أرضك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات**).

هذا الشعار ربما يفهم منه سطحياً أن يصل إلى المناطق التي تقع على الفرات بالقرب من مدينة بابل، كونها من المدن التي لابد من تخريبها وتدميرها، لأنها ارتكبت خطيئة السبي لشعب إسرائيل أبان حكم نبوخذ نصر. وإن المقصود بالنيل هو ما يقع مقابل الكيان الصهيوني، إلا أن الأحداث أثبتت أن هذا الفهم غير دقيق، فالإسرائيليون الآن متواجدين في منابع النيل (أثيوبيا)، وهم الذين حفزوا الاثيوبيين على أنشاء السدود. وفي المشرق العربي ساعدت إسرائيل في التوسط لدى سويسرا وبعض البلدان الاسكندنافية في تمويل السدود التركية على نهري دجلة والفرات، بل وشراء

ساعدت إسرائيل في التوسط لدى سويسرا وبعض البلدان الاسكندنافية في تمويل السدود التركية على نهري دجلة والفرات

الاراضي بالقرب من هذه السدود لإقامة مشروعات الانتاج الزراعي، عن طريق شركات استثمارية إسرائيلية.

ويرتكز اليهود على اسفارهم في تقسيم المنطقة ويعدونه شرعنة لكل أفعالهم، لا يحق للعالم بكل قوانينه الدولية ونظمه الاعتراض عليها، حيث يشير سفر الملوك الأول إلى: (وكان سليمان متسلطاً على جميع الممالك من النهر (الفرات) إلى أرض فلسطين وإلى تخوم مصر..)[4]، وكذلك النص الآتي: (أخذوا من هناك أربعمائة وخمسين وزنة ذهب، وأتوا بها إلى الملك سليمان، لكن أسباط بني إسرائيل الاثني عشر الذين توحدوا من جديد تحت صولجانه، لم يكونوا سوى شعب واحد وسط عد كبير من الشعوب الأخرى، وإذا كانت سيادة داوود وسليمان، قد امتدت شمالاً حتى نهر الفرات، وجنوباً حتى تخوم مصر والبحر الأحمر)، هذا يخولهم السعي الحثيث لتحقيقه ولو شنت الحروب أو استخدمت القوة، بل وإجبار الولايات المتحدة الأميركية والدول الاوربية لإسنادها لبلوغه، كهدف يخدم الدولة اليهودية، وهي تتحدث عن حدود الكيان الصهيوني، التي تجزئ أراضي دول من مثل سوريا ولبنان ومصر والأردن والعراق، وترسم حدود وهمية بالأصل موجودة في أساطير التوراة. ومنها:

(4) سفر الملوك الأول (الإصحاح الرابع ـ عدد 21).

- لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اصطفاك الرب لتكون له شعباً خاصاً على جميع الشعوب التي على وجه الأرض[5].
- فلا تقطعوا عهداً مع سكان الأرض[6].
- لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر الكبير إلى نهر الفرات[7].
- كل مكان تدوسه بطون اقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان، ومن نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم[8].
- واقتلوا كل من في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم بحد السيف[9].

(5) سفر التثنية 14/ 28.

(6) سفر القضاة 2/2.

(7) سفر التكوين 15/ 18.

(8) سفر التثنية 11/ 23.

(9) نقلاً عن: الاب أي. بي برانايتس، فضح التلمود: تعاليم الحاخاميين السرية، دار النفائس، بيروت، 1991، ص 149.

وعلى وفق هذه التعاليم وحاجة إسرائيل إلى أضعاف الدولة العربية والإسلامية المجاورة لها، ولتحقيق (**أمن الاعماق**) لكيانها لابد من الذهاب

إلى العمق العربي والاسلامي. وهذا الهدف عدته اسرائيل منذ إقامة كيانها عام 1948 مشروعها الدائم، ولتحقيق ذلك بدأت بتأسيس مركزاً بحثياً عام 1959، حمل اسم مركز شيلواح نسبة إلى (رؤوفين شيلواح) مؤسس الموساد الإسرائيلي، وفي عام 1963 أرتبط بجامعة تل أبيب عام 1963. وأضحى نتيجة الاهتمام والدعم المركز الأول فيها الذي يعتمد عليه في صناعة القرارات الأمنية، إلا أنه في عام 1983 أعيدت تسمية المركز ليحمل اسماً جديداً هو (مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا).

ومن طبيعة الندوات والانشطة التي يقيمها المركز، نلحظ بصورة واضحة توجهاته، فيما يخص مشروع التقسيم، إذ عقد المركز ندوات كبيرة، حاول فيها مشاركة عدد من الباحثين من المكونات المجتمعية الاثنية أو الدينية في بعض البلدان العربية. ومن هذه النشاطات:

1 ـ ندوة بعنوان (الدولة والمجتمع يتقوضان في العالم العربي)، غطت أوراق المؤتمر معظم الدول العربية. من العراق إلى المغرب.

2 ـ ندوة حول (حركات التمرد في الدول العربية الحاضنة للجماعات الأثنية والطائفية) (الحالتين العراقية والسودانية) وحالات أخرى يمكن أن تنتج وتولّد.

3 ـ (ليبيا والمواجهة بين تيارين الأصولية والوطنية وتطورات المستقبل). هل ستواجه ليبيا تحديات التقسيم والتشطير على غرار الحالة السودانية.

4 ـ (الدول العربية في مواجهة مرحلة الصراعات الداخلية والانزلاق إلى التفتيت)، حالات مختارة (السودان العراق اليمن الصومال ولبنان).

5 ـ (العلاقة التاريخية بين اليهود والأمازيغ في منطقة شمال إفريقي).

6 ـ ندوة حول (التركيبة السكانية لدول المغرب العربي وإمكانية اختراقها والعمل على تفكيكها). تمّت دعوة 18 شخصية أمازيغية مغربية. لضمان مشاركتهم مع نظرائهم من الجزائر في ندوة المشكلة الأمازيغية.

7 ـ (المشكلة الأمازيغية في المغرب والجزائر أبعادها وتطوراتها المحتملة).

بعدما أنجزت دولة إسرائيل حالة تطبيع دائمة مع مصر من خلال (اتفاقية

كامب ديفيد في 26 ـ 3 ـ 1979) ومع الاردن عن طريق (اتفاقية وادي عربة)، وحالة الهدنة مع لبنان وسوريا، فلابد أذن من التوغل في عمق المنطقة، للحصول على الأمن، لذلك كان السلوك مختلف مع هذه الدول من خلال أضعافها وعدم استقرارها، وهنا تم توظيف التفاهم الأميركي ـ الإسرائيلي لإنجاز ذلك، وهذه مرحلة جديدة من تفكيك الدول البعيدة والطرفية في المنظومة العربية، وكانت السودان أولى الدول التي جرى قطع أحد أوصالها مع بقاء الاتجاهات مفتوحة لمزيد من الانفصال من مثل (دارفور) وجعلها دولة مستقلة.

ثانياً: تصغير وتكبير بعض الدول

مفهوم تصغير الدول هو مفهوم أريد به معالجة المشكلات التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، وما تبعها على خلفية الأرث العثماني وسعي الدول الأوربية لتقسيم تركتها، استناداً للمبادئ التي قدمها رئيس الولايات المتحدة الأميركية (وودرو ويلسون) بتاريخ 8 ـ يناير عام 1918، كمبادئ للسلم ولمعالجة أوضاع البلدان المستعمرة. والتي تعاملت معها الدول الأوربية وحتى الولايات المتحدة بازدواجية كبيرة، وعلى وفق هذا جرى توجيه اللوم إلى الدول الأوربية المنتصرة (بريطانيا ـ فرنسا)، التي قسمت ووضعت الحدود للكثير من البلدان الحالية، ومنها بلداننا العربية، إذ جرى تقسيم الدول العربية بخاصة إلى دول عديدة وفق ما سمي باتفاقية (سايكس بيكو)، التي بدأت بشكل تفاهم سري بين المملكة المتحدة وفرنسا، والتي قادها الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس ما بين نوفمبر 1915 إلى مايو 1916، بموافقة روسيا القيصرية، لتقسيم الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا بغية تحديد مناطق النفوذ للدول الاوربية (فرنسا ـ بريطانيا) في غرب آسيا، بعد تفكك الامبراطورية العثمانية وتوزيع المناطق التي كانت تحتلها، ولم يتم الاعلان عنها من قبل الدولتين، حتى وصول البلاشفة في ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا عام 1917، إذ تم الكشف عن مضامين ونصوص هذه الاتفاقية.

وفي فبراير عام 1920 عقد مؤتمر سان ريمو في ايطاليا، وتم فيه التأكيد على محتوى الاتفاقية السرية، التي أقرها مجلس عصبة الأمم في 24 ـ حزيران ـ 1922، ولغرض ارضاء كمال اتاتورك وتحييد دور تركيا، وضمان

انحيازه الحلفاء ضد ألمانيا النازية تم تعديل حدود تركيا التي أقرتها معاهدة سيفر، بموجب اتفاقية لوزان التي عقدت عام 1923. وهكذا تم إبقاء هوية بعض الشمال السوري (كيليكيا واسكندرون) معلقة حتى الحرب العالمية الثانية، فاقتطعت من سوريا لتعطى إلى تركيا لكي تنحاز إلى الحلفاء ضد ألمانيا النازية.

فشل نظم ما بعد الاستقلال في إقامة دول مواطنة حقيقية تستظل بهوية جامعة

وبموجب التقسيمات التي نتجت عن اتفاقية سايكس بيكو، وبقاء الكثير من مشكلات الحدود ما بين الدول المتجاورة، فضلاً عن سعي الكثير من المكونات العرقية (الأثنية) والدينية والطائفية، لتقرير مصيرها، والتي بقت بؤر توتر مستمرة لا تهدأ، نتيجة فشل نظم ما بعد الاستقلال في إقامة دول مواطنة حقيقية تستظل بهوية جامعة، شأنها شأن الكثير من البلدان الأوربية وحتى النامية، وهذا يرتبط بمنظومة الحقوق المجتمعية التي بقيت في ملفات الحكومات، ولم تبلغ إلى يومنا هذا في الكثير من الدول حدود الاعلان الرسمي عنها فقط.

لهذا ظلت هذه المكونات تبحث عن أية جهة تناصرها واستدلت بموجب العداء ما بين العرب واسرائيل، والتحالف حد الانصهار في المصالح فيما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بجانب سعي الأخيرة لإضعاف النظم العربية، من خلال اختراقها عن طريق المكونات المجتمعية المتمردة على سلطة الدولة المركزية، وعند نقاط التقاء المصالح هذه، بدأ نسج خيوط التحالفات الاسرائيلية مع الكثير من المجموعات الاثنية والدينية.

وعندئذ بدأنا نلحظ أطروحات أمكانية تفكيك الدولة القطرية القائمة بغية تصغيرها، لإعادة تصحيح الخطأ التاريخي الذي مارسته الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى، التي من وجهة نظر الكثير، اخطأت في وضع هذه الحدود وجمع المكونات بداخلها، وهي دول أكبر من الحجم الحقيقي الذي يجب أن تكون عليه، وكان الأجدر إن تمنح المكونات المجتمعية والدينية وحتى الطائفية، دولاً خاصة بها، وبالتالي التخلص من عبء مطالبتها بالحكم الذاتي أو الفيدرالية أو حق تقرير المصير، المفضي إلى خلق عوامل عدم الاستقرار، وكأن الولايات المتحدة

بدأنا نلحظ أطروحات أمكانية تفكيك الدولة القطرية القائمة بغية تصغيرها، لإعادة تصحيح الخطأ التاريخي الذي مارسته الدول الأوربية

والدول الاوربية بعيدة عما يسمى الفوضى الخلاقة التي إرادتها آلية جديدة لتفكيك الدول القائمة، وهو الهدف الذي اتفق عليه الاوربيين والأمريكان والإسرائيليين، كي يكون بمقدورهم التعامل مع دول (ماكروية) صغيرة، لا تستطيع أن تستمر في الحياة، من دون أن تستظل بعباءة الولايات المتحدة واخواتها.

ولما كانت معظم دول العالم تحتضن تشكيلات بشرية متنوعة في أثنيتها أو معتقداتها الدينية، ومن حق هذه المكونات إن تؤمن لا بناءها مساحات من الحرية والكرامة والحقوق والمساواة، من دون إذابة أو تهميش، أو هو تطلع ربما مشروع، طالما لم تعمد النظم إلى ايجاد حلول ناجعة لها. فإن الصين وروسيا وجنوب أفريقيا ودول أميركا اللاتينية، هي جميعاً مشمولة بالفوضى الخلاقة، وبالتالي فدول العالم جميعاً مرشحة للتفكك رويداً رويداً، ولكن لابد أن تكون التجربة من المنطقة العربية لمركزيتها في الاستراتيجية الأميركية ـ الأوربية ـ الإسرائيلية،

واللافت للنظر أن الحدود التي رسمت في معاهدة سايكس ـ بيكو، كانت حدود رسمت بأطر سياسية في ظل احتلال أوربي، لم يترتب عليها حدوث حروب، ولكن ما يراد لصفقة التصغير والتكبير لحدود الدول تداعيات خطيرة جداً، لأنها ستكون حدوداً دموية بامتياز. نظراً لرسمها خطوط غير مرئية على الأرض، كيما تفصل بين الجماعات العرقية أو الطائفية. مما يفتح تاريخ هذه الدويلات الجديدة على صراع لا نهاية له.

ما يراد لصفقة التصغير والتكبير لحدود الدول تداعيات خطيرة جداً، لأنها ستكون حدوداً دموية بامتياز. نظراً لرسمها خطوط غير مرئية على الأرض

فإذا ما تم تقويض أركان الدول القائمة وابتعاث كيانات من العدم وتصغير دول وتكبير دول أخرى، تتضمن بالحتم تعديل وتقسيم واستقطاع واستلاب مساحات من دول عدة، تحت دعوى رد حقوق الاقليات (المكونات) التي هضمت حقوقها تاريخياً، وتبرئة الدول الأوربية وعلى رأسها (بريطانيا ـ فرنسا) عما فعلته، وإلقاء عبء كل ذلك على دول المنطقة. من مثل (تركيا ـ العراق ـ سوريا ـ السعودية ـ باكستان... الخ). وهذا لم يأتِ من فراغ مطلقاً، بل هو نتاج للوثائق السابقة التي أشارت إلى الأعراق والطوائف المكونة لدول منطقة الشرق الأوسط[10].

ومصداقاً لذلك كانت هناك توجهات بريطانية ممهدة لتقسيم العراق إلى ثلاثة

(10) وثيقة جيفري غولدبرغ 2008، مجلة اتلانتيك الأميركية، نقلاً عن حزب البعث السوري، وثائق مختارة في تفتيت الوطن العربي، دراسة وثائقية رقم (1)، دمشق، شباط ـ 2009.

دويلات (دولة شيعية، ودولة سنية، ودولة كردية)، لكن هذا الحلم تعثر بإزاء اندلاع ثورة العشرين، وهي أول ثورة شعبية عراقية ساعدت في قلب العديد من الموازين في العراق، على خلفية الاحتلال العثماني ومن بعده الاحتلال البريطاني[11]، وتعزز ذلك من خلال روابط المجتمع العراقي الاجتماعية والقبلية والدينية في مواجهة الاستعمار البريطاني.

(11) عبد الكاظم العبودي، جذور مخططات تقسيم العراق في ملفات الاستعمار البريطاني، الحوار المتمدن، العدد: 2713.

المشاريع المعاصرة للتقسيم

وعلى الجانب الأخر بدأ منذ عام 1972 والتي شهدت الغزو الإسرائيلي إلى لبنان واجتياح بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية وتوزعها على أغلب الدول العربية، وما تلاها من تحركات لدول النفط نحو تعديل الاسعار، ومن ثم حرب تشرين 1973، بدا البحث في مراكز الابحاث ولدى المفكرين الاستراتيجيين عن مشروع تفكيك وتقسيم لدول المنطقة لغرض الهيمنة عليها، فكانت أطروحة الثعلب العجوز (هنري كسينجر) الذي يعد واحداً من أبرز السياسيين الأمريكان، في تقسيم العراق، ثم توالت المشروعات والمخططات، فيما بعد وكأن هنري كيسنجر فتح الباب لإسرائيل في إعادة رسم خريطة المنطقة على وفق ما تراه مناسباً لبقائها، وضمان أمنها ليس في الطوق المحاذي لكيانها، بل ذهبت أبعد من ذلك إلى الإعماق، وافتتحت إسرائيل أولى المشروعات التي اعتمدتها إسرائيل لتقسيم منطقة الشام (سوريا ولبنان) على خلفية غزو لبنان عام 1982 وانطلاق المقاومة الإسلامية في لبنان، فيما ذهب المعهد اليهودي العالمي وايباك وغيرها إلى أنجاز مشروع لتقسيم المنطقة العربية برمتها وبخاصة الشرق الاوسط، ففي 13 فبراير عام 1983،نشرت مجلة (كيفونيم ـ Kivunim) التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية، وثيقة بعنوان (**استراتيجية إسرائيلية للثمانينات**). وتم ترجمتها إلى اللغة العربية، وقدمها الدكتور **عصمت سيف الدولة**، كأحد مستندات دفاعه عن المتهمين في قضية تنظيم ثورة مصر عام 1988. وبعد احتلال العراق وظهور نّذر هزيمة الولايات المتحدة على يد المقاومة الإسلامية، وفي أطار تقويم أوضاع عدم السيطرة الأميركية في العراق، طرح جو بايدن مشروع تقسيم العراق والذي صوت عليه الكونجرس الأميركي، كما تشكلت لجنة بيكر ـ هاملتون، ووضعت تصورات ربما كان بعضها سرياً. وسنعتمد هنا الاشارة إلى أبرز مخططات التقسيم التي ظهرت على السطح وهي:

1 ـ الاتجاه العام

على خلفية الحرب العالمية الأولى تم تقسيم المنطقة العربية إلى19 دولة، وبمناسبة الذكرى المئوية الأولى لقيام هذه الحرب، يراد برغبة اسرائيلية وبدعم الولايات المتحدة وقبول بعض الدول الأوربية (بريطانيا ـ فرنسا)، إعادة رسم خرائط المنطقة من جديد، لاستهلاك اتفاقية سايكس بيكو مرحلتها التاريخية لتفتح الأفق نحو المزيد من التفكيك وإعادة التركيب لبلدان المنطقة، وادخالها قسراً في قطيع الدول التابعة للولايات المتحدة وحلفائها، مما يعني تفكك الدول الحالية ومضاعفة عدد الدول القائمة، طالما أن الدول الحالية تتكون من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة، وبالتالي فإن الدول المقترحة للظهور ستكون إما ذات صبغة عرقية أو طائفية، ولهذا ستكون كل دولة عربية أو إسلامية، معرضة لخطر التفتت، بالارتكاز على الصراع والحرب الداخلية حتى تضمن إسرائيل في القابل من الزمن، أن لا تعود هذه الدويلات الصغيرة العودة إلى التفاهم أو الاتحاد فيما بينها، نتيجة تجذر حالة النزاع والصراع والقتل حتى يلقي بظلاله على اللوحة الاجتماعية للمكونات. ففي تقرير (فريدوم هاوس) للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنف بأنه (حر)، اعتبار النظرة إلى المجتمع العربي والشرق أوسطي بأنه متخلف وغير قابل للتطور، لذا وجب تفتيت المنطقة الجغرافية تفتيتاً غايةً في الصغر وغايةً في التمايز.

إعادة رسم خرائط المنطقة من جديد، لاستهلاك اتفاقية سايكس بيكو مرحلتها التاريخية لتفتح الأفق نحو المزيد من التفكيك وإعادة التركيب لبلدان المنطقة

وفي هذا الشأن يقول الكاتب والمذيع الأميركي اليهودي (ايريك مارغوليس) في مقالة تحت عنوان (إمبراطورية الشرق الأوسط الأميركية الجديدة): إن كبار الإدارة الأميركية يتحدثون علناً عن وجود مخططات لاجتياح دول من مثل إيران وسورية وليبيا ولبنان[12].

(12) صحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية، 9 ـ 3 ـ 2005.

بينما كشفت مجلة اتلانتيك الأميركية القريبة من صناع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، وعن طريق مقال كتبه جيفري غولدبرغ مشفوعاً بخريطة جديدة للشرق الأوسط، تزعم أنها تعد من أهداف الاستراتيجية الأميركية الجديدة، يتم من خلالها تشكيل المنطقة وفقاً للمصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية.

هذا الترتيب لأوضاع المنطقة يتطلب إعادة رسم حدود جديدة، وهو ما

سيكون مختلف تماماً مع الخرائط الرسمية للدول والمودعة لدى منظمة الأمم المتحدة، مما يعني ظهور دويلات جديدة خلال 10 ـ 15 سنة أي من عام 2015 ـ 2030، وبذلك سيكون شكل المنطقة القادم مختلفاً عما كانت عليه.

وهو ما سينتج عنه اختفاء اسماء دول وظهور أخرى غير معروفة، واضعاف دول كبيرة وتقوية أخرى صغيرة، بل إن أجزاء من دول ستلحق بدول أخرى، مما يعني تصغير لبعض الدول فيما سيتم تكبير دول أخرى، وهذا سيطول حالتين فقط في المنطقة (وهي ليست مصادفة)، وهما تكبير ل(دولة اسرائيل الكبرى) عن طريق ضم الضفة الغربية وما تبقى من فلسطين، وتكبير دولة للأكراد (الدولة الكردية الكبرى) عبر ضم أراضي من سوريا وتركيا وإيران، وما عداها فهي تشظية محسوبة للدول الأخرى.

ومرجح جداً اختفاء دول من مثل العراق ـ لبنان ـ مصر ـ الاردن ـ السعودية ـ سوريا، أخطر ما فيها وجود دويلة في سيناء للبدو، وكذلك اختفاء دول من مثل لبنان والعراق الموحد الذي سيصير ثلاث دويلات واختفاء الكويت أو تعظيمها عن طريق ضم العراقيين السنة إليها، وتمدد اليمن على حساب السعودية وانفصال جنوب السودان، واختفاء فلسطين العربية لصالح يهودية الدولة، وصولاً إلى خريطة الشرق الأوسط الجديد التي تسعى إلى إضعاف دول عربية كبيرة، وتقوية دول أخرى صغيرة، عبر التفريق والتمزيق وإثارة الفتن الطائفية والمذهبية والأثنية.

2 ـ سوريا ولبنان (بلاد الشام)

في الستينيات من القرن العشرين أعدت اسرائيل خطة لتفتيت سوريا ولبنان، عن طريق إقامة دويلات صغيرة للمكونات الدينية أو كما سمتها (دولة الموحدين)، وهو ما تم الكشف عنه بعد عام 1982، ويتمثل الهدف منها اقامة دولة شمال فلسطين المحتلة (اسرائيل) وجنوب لبنان، وتكون حدودها من جبل الدروز إلى الشاطئ اللبناني محيطة (بإسرائيل). وتشمل: القنيطرة، وقضاء قطنا، وبعض من ريف دمشق (بعض قرى الغوطة الدرزية)، حتى بلدة الشويفات. وعاصمتها أما السويداء أو بعقلين، وذلك حسب أي من دروز لبنان أو سورية يكونون أكثر تعاوناً مع (إسرائيل). هذه الوثيقة هي وثيقة إسرائيلية صرْف، تتحدث عن السعي لقيام أكثر من دولة طائفية تكون موالية

وتتبع دولة الكيان الصهيوني. إن تفكك سورية والعراق في وقت لاحق إلى أقاليم ذات طابع قومي وديني مستقل، كما هو الحال في لبنان، هو هدف دولة (إسرائيل) الأسمى في الجبهة الشرقية على المدى القصير، وسوف تتفتت سورية تبعاً لتركيبها العرقي والطائفي إلى دويلات عدة.

ووضعت اسرائيل في استراتيجية التقسيم هذه مكانة خاصة للأكراد، إذ تدعو إلى إنشاء دولة كردية في شمال سوريا تتعاطف فيما بعد مع حركة البرزاني لتأسيس دولة كردية كبرى، كما هو حال دولة إسرائيل الكبرى. ولكن المقاومة الوطنية اللبنانية ساهمت في إسقاط هذا الاتفاق وأرجاء ظهور الدول الطائفية في لبنان.

وما بين عام 1982 ـ 2013 ظل الهدف الاسرائيلي قائماً، إذ يصف رئيس مركز الأمن القومي الإسرائيلي(inss) اللواء احتياط (عاموس يدلين) في تقديمه لملخص التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن المركز عام 2014 عن تقويم الأمن القومي الإسرائيلي عام 2013. أن سوريا الآن مقسمة لثلاثة (أو أكثر) كيانات، لكل كيان منها قوات أمنية خاصة به. ويشير أن عناصر المعارضة السُنية منقسمة إلى مجموعات عديدة، ولا يشير إلى أنها مجموعات متطرفة أو ارهابية أو تكفيرية، بل يهتم بخوضها فيما بينها معارك عنيفة، مع اشارة إلى أن بعضها يسعى إلى اقامة دولة اسلامية، وهي اشارة سابقة لما أعلن فيه عن تسمية أمارة الشام بعد الخلاف بين الجولاني والبغدادي.

فيما يولي التقرير الاستراتيجي الأمني الاسرائيلي 2013، إلى الأكراد السوريون وإمكانية إقامتهم كيان سياسي مستقل في المناطق التي يسيطرون عليها، على عكس الأقليات الأخرى في سوريا. نتيجة استغلال الميليشيات الكردية الفوضى المنتشرة في الدولة وسيطرت على مناطق في الشمال الشرقي للدولة، وهو الجزء الذي انسحب منه الجيش السوري بمبادرة منه، ويلفت التقرير النظر إلى أنه (حتى تعود سوريا وتتوحد، سيكون الحكم الذاتي للأكراد أمراً واقعاً).

العراق

يخطأ من يظن إن الولايات المتحدة الأميركية قد فشلت في كل المجالات بعد احتلالها العراق، إذ يمكن القول بصدق أنها قد لاقت مقاومة عنيفة

قضت مضاجعها، وعلى خلاف ما كانت تمني به النفس، ويخطأ ايضاً من يقول أنها لا تمتلك أية رؤيا عندما استباحت العراق، ولكنها قد عاشت فوضى في أدارة العراق بعد الاحتلال، نتيجة وجود أكثر من استراتيجية فاعلة على الأرض، فبجانب الاستراتيجية الأميركية كانت هناك استراتيجيات أخرى تشتغل بممكنات مختلفة، ومن دون إن تحظا بالاهتمام المطلوب أو يسلط الضوء عليها، فـ(إسرائيل) كانت موجودة في الكثير من محطات التغيير التي حدثت في العراق، وبجانب كل ذلك، هناك استراتيجيات لدول مجاورة أخرى، لعل أبرزها (تركيا والسعودية)، والحقيقة التي لا يمكن غض الطرف عنها، هي أن العراق أضحى ساحة تقاطع لاستراتيجيات دول مختلفة نتيجة التكالب على المصالح وايجاد موطئ قدم لكل دولة طامعة فيه.

(إسرائيل) كانت موجودة في الكثير من محطات التغيير التي حدثت في العراق

من هنا لا يمكن التغاضي عمداً عن بؤر التسبيب لمآل الفوضى وعدم الاستقرار، والتنازع ولوي الأذرع ما بين القوى الفاعلة على الساحة العراقية أو القوى الدولية التي تحاول توظيف هذه القوى، ولذلك كان حصاد المرحلة ما بين 2003 ـ 2014، حاملاً بمخرجات الاصطفافات التي زرعت أو نتجت عن أفعال وممارسات أو بناءات ترسخت رويداً رويداً مع الزمن، لتلقي بظلالها شيئاً فشيئاً على كامل اللوحة السياسية والاجتماعية لعراق ما بعد التغيير، ولهذا كان متوقعاً أن نصل إلى ما وصلت إليه الأوضاع، لنكون بإزاء اللحظة الحرجة والمقايضة المرة. ليصبح موضوع وحدة العراق يستظل بقراءات مراكز الابحاث الأميركية التي عدت أن وحدة العراق لم تكن وحدة حقيقة، مرتكزةً على الواقع الذي تثبت في ظل (الخلافة الإسلامية العثمانية)، كما يحلو للبعض أن يسميها، من دون تسمية الاشياء بمسمياتها الحقة، وهو الاحتلال العثماني للعراق، فقد قسم هذا الاحتلال العراق إلى ثلاثة ولايات، لأغراض إدارية صرف، بغية ضبط الأوضاع السياسية من جهة، وسهولة نزح الفائض الاقتصادي (جباية الضرائب) المتولد عن الانشطة (الاقتصادية ـ الاجتماعية) من هذه الولايات، وهو الهدف الأساس لهذا الاحتلال، ولم تكن يوماً ظلال الاحتلال العثماني هي إسلامية بامتياز، كما يزعم بعضهم، وهو ما يفضحه طبيعة الاستغلال والظلم والاستعباد والتمايز الذي زرعه هذا الاحتلال.

ويلقى باللوم على بريطانيا وفرنسا أبان الحرب العالمية الأولى، في إعادة تجميع العراق (كدولة)، وعدم تفتيته إلى ولايات كما هو حاله في ظل الاحتلال العثماني. وهذا الأمر ينسحب على سوريا المراد تقسيمها، وعلى السعودية التي تجمعت من مناطق مختلفة في الجزيرة العربية، تحت رضا بريطانيا وعنف وإرهاب الوهابية.

فكان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية 2003، وانهيار الدولة العراقية السبب الأساس في صعود الهويات الفرعية، فيما سعت النخب السياسية التي تمت تزكيتها من قبل الاحتلال على أسس طائفية، وبعيدة لحد الآن وبعد مضي (11) عاماً عن الآتيان بمشروع وطني واضح يخدم مصلحة العراق[13]. والاحتلال بأهدافه الكبرى أريد له إن يخدم الاستراتيجية الأميركية في الهيمنة العالمية، وتحقيق أمن إسرائيل وضبط تدفق النفط على وفق المقاسات الأميركية، لتجعله سلاح لها ضد الصين والدول النامية حديثة التصنيع.

(13) مجموعة من الباحثين، استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ص 58.

لقد وفر الاحتلال الأميركي والاصطفافات الطائفية والتدافع الاقليمي للتدخل في شؤون العراق، تحت شعار حماية ورعاية المكونات المجتمعية، وضعت ملف تفتيت العراق على طاولة التطبيق الفعلي، وهي الحالة التي أرادت إسرائيل الوصول إليها، لأن تفتيته أهم بكثير من تفتيت سوريا، وذلك لأن العراق أقوى من سوريا. وعليه فإن عام 2003 هو التاريخ الحقيقي لتقسيم العراق إلى مقاطعات عرقية وطائفية، كما كان في العهد العثماني.

لقد أسست أميركا لهذا التقسيم والتفتيت منذ العام الأول للاحتلال، عندما عدت السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي (حميد مجيد موسى) ضمن حصة الشيعة في مجلس الحكم، ثم اردفت ذلك بمشروع (جو بايدن) قبل ما يقارب عشرة سنوات، عندما جرى اقتراح لتطوير الفيدرالية من خلال فكرة مفادها هي الحفاظ على البلد ككل، والسماح لكل مجموعة كبيرة أن تدير شؤونها في اقليمها بنفسها، وهي ذات الرؤيا الاسرائيلية لثلاثية تقسيم الدول من خلال تحريض = (دعم) المكونات المجتمعية (الاثنية ـ الطائفية)، بدفعها نحو (الحكم الذاتي) ثم (الفيدرالية) واخيراً (الانفصال)، وهكذا كانت تجربة الأكراد في شمال العراق، وهو ما يستوجب فصل الشيعة في الجنوب، وتقوية أقليم سني وأقناع المالكي بأن يمنحه حصه عادلة من عوائد العراق[14].

(14) Leslie Gelb, Iraq Is Vietnam 2 And U.S. Drones Won't Solve The Problem, The Daily Beast, 12-6-2014.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تجعل من حالة الأكراد أنموذجاً للمكونات العراقية الأخرى، ولكنها انحازت للأكراد تحت الضغط الإسرائيلي عندما طبقت (free zone)، نتيجة علاقات الأكراد بإسرائيل وهي علاقة تمتد إلى عام 1943 أي قبل قيام الدولة الإسرائيلية، وبدا معها التواشج الكردي ـ الإسرائيلي والتمويل الأميركي وصفقات التسليح لتنشيط حركة التمرد الكردية منذ النظام الملكي وحتى عام 2003، ووصلت إلى حدود العلاقة الاستراتيجية، وربما كان أبرزها على الاطلاق، تعاون الأكراد مع إسرائيل في التجسس الالكتروني والعملياتي على إيران والمنطقة، إذ تشير التسريبات إلى أن هناك عدد من مواقع التجسس في اقليم كردستان كان أولها موقع (زاويتا)[15]، فيما فضحت صفقات النفط مع إسرائيل طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، فالإسرائيليون قد بكروا عندما اعلنوا عام 2003 عن إعادة تأهيل خطوط النفط الممتدة من كركوك إلى حيفا من خلال خط (IBC) سابقاً عبر الأردن، وقد جرت مفاوضات أولية مع الأردن، وتم التوصل إلى اتفاق مع القيادة الكردية بغية استقبال النفط المصدر إليهم. **لذلك لا يرى الأكراد هناك مشكلة مع إسرائيل والموضوع يخص العرب فقط.**

تعاون الأكراد مع إسرائيل في التجسس الالكتروني والعملياتي على إيران والمنطقة

(15) نقلاً عن: صحيفة العرب اللندنية ـ 30 ـ 6 ـ 2014.

ولم يعد مستغرباً أعلان رئيس حكومة إسرائيل (بنيامين نتنياهو) عند مشاركته في مؤتمر نظمه معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في تل ابيب عن دعمه للدولة الكردية المستقلة، بل ذهب إلى أكثر من ذلك إلى دعم (الدولة الكردية الكبرى)[16]، ويبدو أن رؤية الاكراد في جميع البلدان المجاورة (سوريا ـ تركيا ـ إيران) موحدة اتجاه إسرائيل، فقد رحب رئيس المجلس الوطني الكردستاني في سوريا شيركو عباس بدعم إسرائيل للدولة الكردية، وقال إن: الأكراد لم يناصبوا يوما العداء لها، وإن اسرائيل هي المحرك للديمقراطية في الشرق الأوسط.

رحب رئيس المجلس الوطني الكردستاني في سوريا شيركو عباس بدعم إسرائيل للدولة الكردية

(16) شمس الهدى إبراهيم إدريس، دارفور المؤامرة الكبرى، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2008.

السودان

تقع مصر والسودان في موقع مهم من استراتيجية التقسيم المخطط لها، ومصداق ذلك حصول حالة تقسيم في السودان (انفصال جنوب السودان) والتي عملت عليها الولايات المتحدة واسرائيل ردحاً طويلاً من الزمن، فقد

أهتم الكيان الصهيوني بالسودان منذ استقلالها في خمسينات القرن العشرين، وبهذا الصدد يعترف (آفى ديختر) وزير الأمن الداخلي الاسرائيلي، بوضوح وصراحة بتدخلهم الصريح في شؤون جنوب السودان، منذ عهد جعفر نميري ومن ثم في دارفور على خلفية تمرد لمنع تحقيق الاستقرار في السودان[17].

يعترف (آفى ديختر) وزير الأمن الداخلي الاسرائيلي، بوضوح وصراحة بتدخلهم الصريح في شؤون جنوب السودان

(17) علاقات السودان الخارجية في ضوء الظروف المحلية والإقليمية والدولية، مركز الراصد للبحوث والعلوم: www.arrasid.com

يقول ممدوح عبد المنعم الخبير الاستراتيجي في مقال له في صحيفة الحياة السودانية، أن الصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي، هو أول من تعامل مع (إسرائيل) في عام 1954، معتمداً على وثيقة تحدثت عن وجود وفد سياسي من حزب الأمة آنذاك في العاصمة البريطانية لندن، وكان الوفد يبحث مع المسؤولين البريطانيين سبل دعم موقف السودان، إذ تم الالتقاء بدبلوماسي (إسرائيلي) يدعى موردخاي جازيت، وكان يعمل كسكرتير أول للسفارة (الإسرائيلية) في لندن، وتم اللقاء في (فندق سافوي) وجرت محادثات مختلفة، تصب كلها في سياق الوقوف ضد ما كان يعرف وقتها بالمد الناصري في المنطقة.

ويشرح موشى فرجي في كتابه: إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان نقطة البداية ومرحلة الانطلاق، الذي صدر في عام 2003 عن مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا، التابع لجامعة تل أبيب. ومؤلف الكتاب هو عميد متقاعد، وكان قريب الصلة بدوائر القرار في المخابرات (الإسرائيلية). ويتناول فيه بالتفصيل الدور الكبير الذي قامت به المخابرات الإسرائيلية في مساندة حركة تحرير الجنوب في السودان، من خلال إمدادها بالسلاح والخبراء والمال من جانب وحشد التأييد الدبلوماسي والسياسي لمصلحتها من جانب آخر.

ولعل الاتفاقات التي ضغطت الولايات المتحدة لتوقيعها بدءً من اتفاق نيفاشا ومن ثم اتفاق ابوجا، كانت من وراءه الأيادي الإسرائيلية، لا سيّما وأن اتفاق نيفاشا منح لحركة تحرير السودان، حق تقرير المصير والانفصال عن السودان بعد خمس سنوات من سريان الاتفاق.

أن الصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي، هو أول من تعامل مع (إسرائيل) في عام 1954

كما أدى نظام أسياس أفورقي دوراً في التواصل اللوجستي بين اسرائيل وحركات التمرد في السودان وبخاصة في

دارفور، من خلال تقديمه الدعم المباشر المالي والتسليحي، وهو ما دفع مستشار الرئيس السوداني بمصطفى عثمان إسماعيل إلى توجيه الاتهام المباشر (لإسرائيل) بالتدخل في قضية دارفور، ومؤكداً امتلاك الخرطوم لوثائق تؤكد مسؤولية (إسرائيل) عن إشعال التمرد في دارفور، وأوضح إسماعيل أن (إسرائيل) دربت العديد من القيادات المتمردة، ومنهم **الشريف حرير** نائب رئيس حزب التحالف الفيدرالي السوداني، مؤكداً أن الشريف حرير زار (إسرائيل) وله ارتباطات معها.

كانت لإسرائيل أذرع خفية في الجنوب من أجل الانفصال، وإن كانت غير حاضرة في المشهد بشكل رسمي

وبهذا توجت العلاقة بين الانفصاليين في جنوب السودان وإسرائيل، لم تكن سرية بدءً منذ عهد جون قرنق، الذي اتسم بعلاقة مباشرة مع الكيان الصهيوني، وحصل على تمويل وتسليح لحركته إبان معارك الاقتتال عام 1990[18]، فقد كانت لإسرائيل أذرع خفية في الجنوب من أجل الانفصال، وإن كانت غير حاضرة في المشهد بشكل رسمي، إلا أنها متوغلة في معظم الهيئات الدولية والإغاثية المنتشرة في جنوب السودان، إلى جانب سيطرت اسرائيل على ما نسبته (80 ـ 90%) من فنادق ومطاعم الجنوب تحت ستار الشركات الكينية والأوغندية والإثيوبية المالكة لهذه المشروعات.

(18) عبد الغني بريش اللايمي، من مصلحة دولة جنوب السودان إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، 10 يوليو 2010: www.sudaneseonline.com

وتشير الدلائل إلي أن دولة جنوب السودان قد وثقت علاقتها بإسرائيل فور إعلان الاستقلال، حيث يجمع بين الدولتين العديد من المصالح المشتركة، خاصة في ظل رغبة جوبا في الاستفادة من خبرات إسرائيل في مجالات الزراعة والبحث العلمي والتقني[19]، فضلاً عن قيام إسرائيل بتمويل صفقات تسليح وتدريب جيش دولة جنوب السودان، وبالإسهام في بناء بنيته التحتية، إلى جانب قيامها بترتيب تمويل إقامة مقار لسفارات الدولة الجديدة في مختلف أنحاء العالم[20].

(19) أيمن بريك، جنوب السودان.. والمخططات الصهيو ـ أميركية، 2 ـ مايو/ أيار2011، على الموقع: http://islamtoday.net/albasheer/artshow-12-150396htm.

(20) F. Gregory Gause,Will Nuclear Talks With Iran Provoke A Crisis In U.S.-Saudi Ties? Brookings, October 14, 2013.

ليبيا

لم يكن متأتِ الموقف الأميركي ـ الأوربي ـ الإسرائيلي من ليبيا من طبيعة نظامها السياسي السابق، لأن ديكتاتورية أي نظام لا تعني شيئاً بإزاء مكانة النظام المعني في انجاز الاهداف الاستراتيجية التي تتبناها أميركا وإسرائيل، فهنالك نظم قد استهلكت مرحلتها التاريخية، أو إن ازاحتها ستفتح المجال لتحقيق أهداف أخرى كبيرة، ونعتقد بتواضع إن اسقاط نظام القذافي، يقع

ليبيا مفقس للإرهابيين في المغرب العربي، ومورد أساس للسلاح الذي يذهب إلى الجماعات الارهابية والتكفيرية

في أطار الدخول إلى مرحلة أكثر فائدة للولايات المتحدة وإسرائيل، وتندرج في استراتيجية أعمام الفوضى الخلاقة التي روجت اليها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة (كوندليزا رايس).

إن اسقاط النظم السياسية في العراق ـ ليبيا ـ اليمن (ازاحة علي عبدالله صالح) كأنموذجات فتحت على هذه البلدان شرور عديدة، وجعل من دولها ما بين دولة رخوة أو هشة أو فاشلة، بل أبعد من ذلك إلى أن تصبح ليبيا مفقس للإرهابيين في المغرب العربي، ومورد أساس للسلاح الذي يذهب إلى الجماعات الارهابية والتكفيرية، حتى أن خشية وزير الداخلية التونسي من الوضع الليبي دفعه إلى غلق المعابر معها، حيث وصل سعر بندقية الكلاشينكوف الروسية ب (20) دولار، وليبيا الآن هي بعيدة تماماً عن كونها دولة بل أنها ذاهبة رويداً رويداً نحو التفكك والانقسام بين المجموعات الارهابية والقبائل، من خلال التنافس على النفط وعوائده، إذ أن ولاية برقة شرق ليبيا تشعر أن الوضع النفطي لازال كما هو عليه في زمن نظام القذافي، فإنتاج النفط واحتياطاته يقع في شرق ليبيا وبنسبة (80%) في حين تحصل (حكومة طرابلس) في الغرب على عوائد النفط، وهو ما يثير حفيظة المناطق والولايات الأخرى، لذلك نلحظ انتقال الحكومة من طرابلس إلى بنغازي ومن ثم إلى طبرق قرب الحدود المصرية نتيجة عدم قدرة الحكومة على حماية نفسها.

فبعض الميليشيات تتحكم في مرافئ النفط وأخرى تسيطر على حقول للبترول، ومن أبرز ملامح انهيار الدولة هو أن مطار العاصمة الرئيس خاضع لسيطرة ميليشيات قادمة من شمال غرب ليبيا من منطقة الزنتان، تسمى ميليشيات (القعقاع) و(الصواعق)، فيما تحاول ميليشيا يطلقون على أنفسهم ثوار مصراته السيطرة على المطار.

ولم تكتم هذه المناطق وسكانها موقفها، فعمدت إلى تبني خطوات الانفصال عن الدولة الليبية واعتماد برلمانات وتشكيل جيوش خاصة بها، فقد شكلت برقة جيشاً قدره (20000) جندي وقائد أعلى لقواتها، فيما اعتمدت مدينة (فزان) في الجنوب الغربي منهج الاستقلال عن الدولة الأم واعلنت الحكم الذاتي، وتسوغ هذا بأن ثقافتها مختلفة عن ثقافة المنطقة والدولة، وهي أكثر قرباً من الثقافة السواحلية، والحال أنسحب إلى استيلاء

مجموعات مسلحة تعتنق (الإسلام المتطرف) على الموانئ والمنشآت النفطية. وفق كشفت وثيقة سرية لجهاز المخابرات الخارجية في بريطانيا المعروف باسم (MI6) عام 1995، عن ضلوع الحكومة البريطانية في مخطط لفرض خارطة جديدة في ليبيا ما بعد القذافي، حيث تقسم البلاد إلى 3 دويلات، واحدة في الشمال الغربِي للبلاد عاصمتها طرابلس، وأخرى في الشرق تتبعُ لبنغازِي، فضلاً عن دويلة (فزان)، التابعة لسبها.

السعودية كنظام سياسي باتت تشكل احراجاً كبيراً للولايات المتحدة والغرب عموماً

السعودية والخليج

من المعروف أن السعودية كنظام سياسي باتت تشكل احراجاً كبيراً للولايات المتحدة والغرب عموماً، في ظل الدعوات المحمومة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط واحترام حقوق الإنسان وهاتين المسألتين لا يتوافر أي منها وبأي مستوى في الحياة السياسية السعودية، لا سيّما وإن النظام هو نظام ثيوقراطي وراثي تسلطي بامتياز، ولا يوجد دستور ينظم الحياة في هذا البلد، وإن الولايات المتحدة هي الضامن الأساس لاستمرار العائلة الحاكمة.

وفي ظل الموجة الثالثة للديمقراطية التي تضرب جنوب المتوسط، لا يمكن للولايات المتحدة الداعية الأولى للديمقراطية وحقوق الانسان، أن تغض الطرف إلى ما لانهاية عن ممارسات النظام السعودي، وتدرك المؤسسات الاستخبارية والادارة الأميركية بأن السعودية ومؤسساتها الدينية ممول أساس لحركات الارهاب في العالم، بل أن (19) ممن هاجموا الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، هم سعوديون وحجبت المخابرات الأميركية (27) صفحة من التقرير التحليلي لهذه الحادثة.

تدرك المؤسسات الاستخبارية والادارة الأميركية بأن السعودية ومؤسساتها الدينية ممول أساس لحركات الارهاب في العالم

لذلك فإن أميركا وإسرائيل والغرب ينظرون إلى الأهمية التي تحظى بها السعودية لإنجاز مهام محددة منها:

1 ـ تعويق أي تقارب بين الدول العربية

2 ـ استبدال العداء العربي لإسرائيل بعداء بديل هو العداء لإيران.

3 ـ المساهمة في التخلص من النظم السياسية التي تندرج في صف المعارضة للأهداف الأميركية ـ الاسرائيلية.

4 ـ ضمان تدفق النفط إلى الغرب.

ومتى ما تحققت هذه الاهداف فإن لأميركا رأياً استراتيجياً حيال السعودية، فـ(الوهابية) التي أثرت بريع النفط، يجب أن يتم افقارها واشغالها بحروب داخلية بين نجد والحجاز والإحساء والقطيف ونجران وجازان وعسير والعودة إلى أوضاع ما قبل تشكل المملكة السعودية 1933، مما يعني عودة إلى حروب آل سعود والوهابية ضد القبائل.

تدفع السعودية الإرهاب خارج حدودها، أي أن (فائض التكفير والارهاب)، الذي تم بناءه بأموال النفط وتغذى بفتاوى المؤسسات والمدارس الدينية

هناك قلق سعودي واضح من المستقبل، لإدراكها جيداً أن واشنطن قد تثير قضية حقوق الإنسان في المملكة وانعدام الديمقراطية، فهي تسعى إلى بذل كل ما في وسعها إلى تأجيل هذه اللحظة التاريخية، إذ تدفع السعودية الإرهاب خارج حدودها، أي أن (فائض التكفير والارهاب)، الذي تم بناءه بأموال النفط وتغذى بفتاوى المؤسسات والمدارس الدينية. يجري توجيهه خارج حدودها. ويعود القلق السعودي لنتاج عنصرين هما[21]:

(21) فريدريك وبري وكريم سجادبور، توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغير، مركز كارينجي، 18 أيار 2014.

1 ـ الطابع البنيوي لطرفي العلاقة (أميركا ـ السعودية)، والأخيرة تمثل الطرف الأضعف في هذه العلاقة.

2 ـ الاعتقاد الخاطئ الذي يسود في الأوساط الأميركية أكثر منه في السعودية، بأن هذا التحالف قائم على تكامل المصالح.

وفي تقرير لمركز بو للأبحاث من خلال دراسة كانت عينتها حوالي (38000) شخص مستطلع في أكثر من تسع وثلاثين دولة، تم وضع السعودية في مصاف الدول التي لا تحترم الحريات الشخصية. هذا الحال يدفع السعودية إلى جعل رياح التغيير تتكسر على حدودها الخارجية، من خلال تدخلها وتغذيتها لأوضاع عدم الاستقرار في البلدان المجاورة لها، وهو ما يستدعي من الولايات المتحدة أن تنظر إلى السعودية كعامل استقرار في المنطقة، أم أنها حليف خطير ستؤدي سياساته إلى مزيد من سفك الدماء والقمع وتغذية الارهاب وعدم الاستقرار؟ لا سيّما وأن التحركات المجتمعية سواء في مجال الدفاع عن الحقوق والديمقراطية أم سياسات الافقار أو التهميش لبعض المكونات بجانب فساد الطبقة الحاكمة، تزيد من هواجس النظام السعودي الأمنية.

تم وضع السعودية في مصاف الدول التي لا تحترم الحريات الشخصية

وتحت ظل مخاوف أسرة آل سعود وخشيتهم من امتداد جماعة الاخوان

وتجربتهم في الوصول إلى السلطة وأيديولوجيتهم ونشاطهم السياسي المعارض داخل المملكة، وهو ما يشكّل تحدّياً لأكثر أشكال السلفية مهادنة لآل سعود، هو ما دفع الملك عبدالله لانتقاد صانعي السياسة الأميركية بسبب دعمهم الإرهاب نفسه الذي يدعون إلى محاربته[22]. وهو السلوك ذاته الذي تعتمده السعودية، إذ أنها على مدى أكثر (30) عاماً، أي منذ الغزو السوفياتي إلى افغانستان ولحد الآن، المفقس والممول الرئيس للجماعات التكفيرية والارهابية بدءً من القاعدة مروراً بجبهة النصرة وانتهاءً بداعش، وعلى الرغم من كل هذا الدعم تعلن السعودية رفضها للإرهاب.

(22) Frederic Wehrey, What to Make of Saudi Hand-Wringing, Carnegie Middle East Center 15 - October - 2013.

هذا الخوف من المستقبل يدفع النظام السعودي دائماً إلى تعويضه عبر صفقات السلاح الفلكية، بدءً من صفقة اليمامة إلى الآن، ولتحتل بموجبه السعودية عام 2014 المرتبة الرابعة عالمياً في تسلسل قائمة الدول الأكثر انفاقاً على التسلح.

فقد باعت الولايات المتحدة إلى السعودية عام 2011 أسلحة تقدر ب (60) مليار دولار و(20) مليار دولار إلى الأمارات المتحدة. لترتفع في عامي 2012 ـ 2013 إلى (63) مليار دولار، وبهذا تتجاوز مشتريات السلاح للنظام السعودي حاجز التريليون دولار منذ عام 1980، ويعتقد المحللون أن السعودية تكدس هذا الكم من السلاح للسيطرة على الحراك الشيعي الذي قد يتسبب به (2 ـ 3) مليون شيعي من سكانها في المنطقة الشرقية المنتجة للنفط والذين يشكلون (20%) من سكان السعودية، ولمحاربة الحوثيين في الجنوب، والحراك المجتمعي الداخلي، بغية ضمان هيمنة العائلة المالكة على الحكم[23]. ومع كل ذلك فإن الولايات المتحدة وإسرائيل وضعت مخطط لتقسيم السعودية بسبب المذهبيَّة والقبليَّة، إلى(5) دويلات، دويلة وهابية في الوسط، وأخرَى في الغرب تضمُّ مكة والمدينة وجدة، ودويلة في الجنوب، وأخرى في الشرق مع الدمام، إلى جانب دويلَة أخرَى في الشمَال[24].

(23) Robert Olson, Rapproche-ment with Iran: a new emerging geopolitics in the Middle East? Tody's Zaman. 27 - Oct - 2013.

(24) أيمن حسونة، الشرق الأوسط الجديد.. صراع الطوائف وحكم الميليشيات ـ المصري اليوم، 30 ـ 7 ـ 2014.

ثانياً: الآليات والقوى الفاعلة الجديدة لتقسيم المنطقة

لا أحد يستطيع سلب حق الشعوب في حراكها وثوراتها لتغيير أوضاعها، وما سمي بالربيع العربي هي ثورات شعبية تمت سرقتها، ولكونها نتاج حراك شعبي غير منظم من قبل مجموعات ثقافية واجتماعية، فقد أفتقد إلى

القيادات وإلى الرؤية الواضحة لبناء دولة ما بعد التغيير، وهو ما جعل الطور الأول من الثورات طوراً شعبوياً بامتياز ومعبر حقيقي عن تطلعات الناس في إقامة نظم سياسية تحترم إنسانية الإنسان وتحقق شيء من العدالة، هذا الطور قد عبر عن فشل الولايات المتحدة والمعسكر الغربي وحتى إسرائيل في قراءة اتجاهات البوصلة الشعبية لبلدان التغيير، إلا أن الطور الثاني من الثورات قد شهد اهتماماً وتدخلاً أميركياً كبيراً في ضبط مسارات ومخرجات الثورات، وهو ما يسر على بعض الاحزاب والقوى القفز والاستيلاء على السلطة، ولهذا نلحظ الخشية الكبيرة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة من أعمام حصول هذه التغيرات على بنية العلاقات السياسية مع بعض النظم الحاكمة، ولعل أكثر البلدان خشية من مخرجات هذه الثورات هي إسرائيل لفقدانها حلفاء استراتيجيين، إذ يؤكد رئيس تحرير صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، أن مصر في عهد مبارك كانت بمثابة (**حارس إسرائيل**)[25]، كما أن حلفاء أميركا وإسرائيل هم من أكثر النظم استبدادية في المنطقة، والرضا عنهم أرتهن بموقفهم من الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومعاداة النظم التي تقف بالضد من المشروع الأميركي، ولهذا لا ترغب الولايات المتحدة وحليفتها بنظم ديمقراطية حقيقية توصل من خلالها قوى وأحزاب يمكن لها إن تتبنى موقفاً معادياً، ويشير إلى ذلك بوضوح رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق جابي أشكنازي (في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط فإن الاستقرار بالنسبة إلى إسرائيل أفضل من الديمقراطية)[26].

(25) الون بن، مصر كانت الحارس الشخصي لإسرائيل، نقلاً عن وكالة سما الاخبارية، 30 ـ 7 ـ 2011.

(26) جابي اشكنازي، الاستقرار أفضل من الديمقراطية، يديعوت احرنوت، 11 ـ 2 ـ 2011.

وبمقابل اختلال توازنات المنطقة في ضوء الهزيمة الأميركية في العراق وظهور قوى اقليمية جديدة، وانزياح بعض النظم التي تعد أرصدة سياسية (أو كما سماها الإسرائيليين ـ **كنز**)، عمدت الولايات المتحدة إلى دفع حلفائها المحليين في المنطقة، من أطلاق الوجبة الجديدة من أفراخ القاعدة وبعملية تفقيس كبيرة في الكثير من بلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وصولاً إلى نايجيريا، وإلى روسيا والصين، هذا الطور الجديد من الإرهابيين هم أشد فتكاً ضد المكونات المجتمعية المتعايشة من ناحية وأكثر تدميراً لمؤسسات الدول القائمة وبناها التحتية ومنجزاتها التنموية على واقعها القائم، وبهذا تمارس هذه الجماعات الارهابية الخارجة من عباءة القاعدة والفكر التكفيري ومؤسساته الدينية المنتشرة في السعودية وبعض دول الخليج (قطر)، عملية إبادة حضارية. وقد أحصى الباحث رفعت سيد احمد عدد

هذه الجماعات في سوريا فقط، بما يقارب من (1100) جماعة، لعل أبرزها جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام، وكتيبة عائشة، ولواء الشام... الخ.

والجهة الوحيدة المستفيدة من هذا التفقيس ولأغراض التوظيف هي إسرائيل، التي يشير فقه الجماعات التكفيرية بما فيها (دولة الخلافة الإسلامية)، بأنها غير مستهدفة، لعدم توافر نص قرآني بذلك.

ما يمكن قوله أن موجة الارهاب التي تجتاح المنطقة، تحظى برضا وقبول دولي توظيفي، لأضعاف وتفكيك البلدان المستهدفة، وحالما تنجز أهدافها ستتحرك الولايات المتحدة والغرب ضدها.

وتحرك داعش في الموصل وعلى أطراف بغداد، هي مضايقة مدفوعة في أطار الصراع الاقليمي، الذي تريد فيه الولايات المتحدة وإسرائيل تعويض الخسائر، وتأجيل التراجع في دورها في المنطقة، بل وفرض شروط جديدة في أطار المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية، بغية بلوغ التوازن القلق في المنطقة، فضلاً عن الفشل في مجابهة الدور الروسي ـ الإيراني فيما يخص سوريا، فتلقت الولايات المتحدة وإسرائيل وما يسمى دول الاعتدال درساً افتراضياً في غزة، من أن حال المضايقات على الأطراف ليست كما هي في المراكز، **وإن شهاب التأثير ممتد في الأرض كما هو في السماء.**

بدلاً من الخاتمة

من المعروف جيداً أن بمقدور الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب معهما بفضل الامكانات التي يمتلكونها وتوافر الممكنات في المنطقة وبخاصة الشرق الاوسط التي تحتضن (السعودية ـ قطر ـ تركيا ـ الإمارات ـ الأردن)، إن تضع سيناريوهات متعددة وتستخدم صفحات وأساليب مختلفة، لصالح تقويض الاستقرار في أغلب بلدان المنطقة، وظواهر الارهاب تحت شتى المسميات هي مخرجات للاستراتيجية نفسها، ونلحظ الآن أن ظاهرة القاعدة قد انحسرت ولا تحظى بالاهتمام الاقليمي والدولي، ويمكن القول أنها قد أنهت المرحلة المقررة لها من قبل القائمين عليها، واستبدلت بظاهرة (داعش) وهي ظاهرة أكثر تأثيراً من (الأم

أن ظاهرة القاعدة قد انحسرت ولا تحظى بالاهتمام الاقليمي والدولي، ويمكن القول أنها قد أنهت المرحلة المقررة لها من قبل القائمين عليها

ـ القاعدة) بل وخرجت عن حضيرتها، وما يميز الثانية عن الأولى كظواهر ارهابية، إن الأولى كانت برعاية أميركية ـ سعودية صرف، فإن الثانية شهدت حضانتها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة وقطر وتركيا ولوجستياً الأردن، وليبيا وتونس كدول مجهزة لإفرادها، وكأستشراف مستقبلي لظاهرة (داعش) أنها ستستهلك مرحلتها التاريخية بأسرع من استهلاك القاعدة، وهو ما تدركه الولايات المتحدة واسرائيل جيداً.

ألا أن ذلك لا يعني انتهاء الارهاب أو تفقيسه في المنطقة، فقد عدت الولايات المتحدة وإسرائيل العدة في ظل ما تخلفه (داعش) إلى أن يتم تصعيد مشكلة الاقليات أو المكونات لتطفو على السطح، فقد جرى ما يشبه الإبادة أو التغيير الديموغرافي أو التهجير القسري، للعديد من الاقليات، سواء في سوريا أم في العراق من مثل (المسيحيين ـ الشبك ـ الايزيديين ـ التركمان)، وفي ظل فائض العنف والارهاب التي تتمتع به (داعش)، الذي يمكن إعادته فكرياً وسلوكياً، إلى تجربتي تأسيس الولايات المتحدة وإسرائيل وبخاصة في حروبها الأخيرة مع لبنان وغزة (2006 ـ 2008 ـ 2012 ـ 2014)، وهي دورة عنف شبه منتظمة، إذ تستخدم (داعش) استراتيجية (صدمة الرعب) نتيجة القتل المنفلت وبدم بارد، وهو ما حفز على انشاء المليشيات لدى الاقليات طالما أن الدولة المركزية غير قادرة على توفير الحماية لكل مكونات المجتمع.

لذلك ستراهن اسرائيل والولايات المتحدة بعد ظواهر الارهاب على دعم انفصال الاقليات عن مجتمعاتها، والبدء بإنشاء مكوناتها كملاذ يمكن له إن يجنبها المزيد من القتل والارهاب، وهو ما يوفر لإسرائيل والولايات المتحدة احتضان هذه المكونات من أجل مساعدتها وتسليحها بل وحمايتها، وصولاً إلى الهدف المركزي في تشطير البلدان العربية والإسلامية وتقسيمها على وفق فعل السكين الأميركي ـ الإسرائيلي.

وعليه متى يفهم العرب والمسلمين، **إن الاميركان والصهاينة اعدوا لكم، من** يخرج من بينكم ليقتلكم، فهل بقى لصراع حضارات (صموئيل هنتغون) من معنى؟.